شطب دعوى «المالية» ضد «زين»

قالت شركة الاتصالات المتنقلة (زين) إن المحكمة قررت شطب دعوى وكيل وزارة المالية بصفته ضد الشركة والخاصة بضريبة دعم العمالة الوطنية عن عام 2009. وقالت الشركة في بيان للبورصة امس ان الدعوى كانت تتعلق بمطالبة الشركة بضريبة مالية قدرها 2,06 مليون دينار، وكان محددا لنظرها جلسة يوم أمس الأول. وقالت «زين» في نهاية ديسمبر الماضي إن محكمة الاستئناف حكمت بقبول استئناف الشركة ضد وكيل وزارة المواصلات بصفته.

مسجلاً 26,4 دولاراً للبرميل وسط أوضاع اقتصادية وسياسية سيئة وتخمة هائلة في المعروض النفطي العالمي

النفط الكويتي ينخفض لأدنى مستوياته في 14 عاماً

أحمد مغربي

في أكبر انخفاض منذ 14 عاما، اقتربت أسعار النفط الكويتي امس الاول من ادنى مستوى لها منذ عام 2002، حيث وصل برميل النفط إلى 26,4 دولارا للبرميل، وواصلت اسعار النفط انهيارها لعدة عوامل جاء في مقدمتها تخمة المعروض النفطي والاختلاف السياسي بين الدول المنتجة الرئيسية للنفط والذي قلل من فرص التعاون بين كبار مصدري الذهب الأسود لخفض الإنتاج ودعم الأسعار.

وبإغلاق أمس الاول للنفط الكويتي فانه سعر الخام قد خسر 76٪ من قيمته، اي ما يعادل 82 دولارا منذ شهر يونيو 2014 عندما بلغ سعر النفط أعلى مستوياته عند 108 دولارات للبرميل. وجاء انخفاض سعر النفط الكويتي تحت ضغط من التأثير السلبي للتخمة الهائلة في المعروض ومستويات الإنتاج شبه القياسية من الدول الاعضاء في «أوبيك» والتي وصلت الى 31,6 مليون برميل يوميا بالتزامن مع الارقام المخيبة لنمو الاقتصاد العالمي والتي انخفضت الى 3,1٪ خلال 2015 وتوقعات بتحسنها قليلا لتصل الى 3,4٪ في 2016.

وفي الوقت الذي انحدرت فيه اسعار النفط الخام الى ادنى مستوياتها على الاطلاق رفعت الدول المنتجة من خارج أوبيك انتاجها بنحو مليون برميل خلال 2015 لتدخل العام الجديد بحجم انتاج قياسي بلغ 57,5 مليون برميل، مدفوعا بشكل رئيسي من تزايد انتاج الولايات المتحدة والبرازيل وروسيا والصين.

وتعني التخمة الهائلة في المخزونات أنه حتى إذا انخفض الإنتاج الأميركي هذا العام مع انحناء شركات الحفر أمام عاصفة انخفاض الأسعار، فسيستغرق الأمر شهورا كثيرة للتخلص من الإمدادات الفائضة.

مخاوف الاقتصاد

وفي هذا السياق، وفي تعقيب من الخبير النفطي محمد الشطي حول اسعار النفط الكويتي قال ان انهيار النفط الكويتي ووصوله الى ادنى مستوياته على الاطلاق منذ سبتمبر 2002 عندما بلغ 26,6 دولارا للبرميل، جاء نتيجة المخاوف من الاقتصاد الصيني وتزايد القلق في سوق النفط وسط استمرار تخمه المعروض في أسواق النفط وارتفاع المخزون النفطي الأميركي مع تسجيل مخزون الجازولين مستويات قياسية. وذكر الشطي ان التوقعات تشير الى ان اسعار نفط خام برنت تتجه نحو 30 دولارا للبرميل، متوقعا ان يحدث تصحيح للأسعار خلال الاسبوعين المقبلين.

وأشار الى ان اساسيات السوق ضعيفة وسط اختلال ميزان الطلب والعرض بمقدار 1,5 مليون برميل والذي يتزامن مع تسجيل المخزون النفطي مستويات قياسيه مقارنه بالمعدلات التاريخية السابقة، وكذلك قيام البنك الدولي بخفض تقديراته لأداء الاقتصاد العالمي وهو ما يثير المخاوف حول مستويات تعافي الطلب العالمي خلال عام 2016.

وأذكت الدلائل على تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والهند المخاوف من ألا يكفي الطلب في غيرهما من المستهلكين، حتى وإن كان قويا، لاستيعاب الخام الفائض الناتج عن اقتراب الإنتاج من مستويات قياسية خلال العام الماضي.

وهبط النفط من أكثر من 115 دولارا للبرميل في يونيو 2014، حيث أغرق النفط الصخري الأميركي السوق، في حين دفع هبوط الأسعار بعض المنتجين إلى ضخ المزيد من أجل تعويض هبوط الإيرادات والحفاظ على الحصة السوقية، ويتوقع أيضا أن تزيد صادرات إيران النفطية في 2016، حيث من المرجح رفع العقوبات الغربية المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي.

وتوقع الشطي ان تتعافى الاسعار عندما يستطيع السوق استيعاب النفط الايراني وذلك في النصف الثاني من 2016، حيث يتوقع ان تصل الاسعار الى 40 او 45 دولارا للبرميل مع نهاية 2016، ليبدأ التعافي الفعلي في الاسعار في 2017 مع خفض الاستثمارات في قطاع الاستكشاف والتنقيب والإنتاج لعامين متواليين.

واختتم الشطي حديثه بأن الفروقات ما بين سعر النفط الكويتي وسعر خام الاشارة «برنت» تبلغ حاليا 5 دولارات للبرميل الواحد.

البورصات.. تتألم

شريف حمدي

موجة عنيفة جديدة ضربت أسواق المال الخليجية أمس، لتنهي تعاملات الأسبوع الأول في 2016 بخسائر فادحة عمقت جراحها وزادت من آلامها التي تئن منها منذ بدء رحلة هبوط أسعار النفط بالسوق العالمي.

وهناك سببان رئيسيان في الهبوط الحاد لمؤشرات أسواق الخليج أمس وهما:

● هبوط أسعار خام «برنت» بالسوق العالمي إلى أقل من 33 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ أبريل 2004، قبل أن يتحسن الوضع ويرتفع قليلا عن هذا المستوى، حيث يعد انخفاض أسعار النفط السبب الرئيسي في ضياع أغلب مكاسب أسواق الخليج في 2014، وكان سببا رئيسيا في إغلاق جميع مؤشرات الأسواق على انخفاضات حادة بنهاية 2015 وخاصة أسواق «السعودي» و«دبي» و«الكويت».

ومن المتوقع أن يستمر أداء الأسواق الخليجية في الاتجاه الهابط ما لم تتحسن أسعار النفط في المنظور القريب.

● تأثرت أسواق الأسهم الخليجية في تعاملاتها بخسائر الأسواق العالمية مع هبوط الأسهم الصينية بأكثر من 7٪، كما خفضت الصين قيمة اليوان بـ 0,5٪ ليصبح عند أدنى مستوى منذ قرابة 5 سنوات، الأمر الذي تسبب في تقلبات في أسعار العملات في المنطقة وهبوط أسواق الأسهم، ومنها بالطبع أسواق المال الخليجية.

تدني أسعار النفط لمستويات 2004.. وانهيار بورصة الصين يضربان أسواق الخليج

البورصة الكويتية خسرت 365 مليون دينار أمس.. والقيمة الرأسمالية دون 25,5 مليار دينار

وأنهت أسواق الخليج تعاملاتها أمس على انخفاضات حادة على النحو التالي:

● تصدر السوق السعودي أسواق المنطقة من حيث الانخفاضات بنسبة 4,5٪ محققا خسائر بلغت 292 نقطة، ليهوي المؤشر إلى 6225 نقطة.

● جاء سوق دبي في المرتبة الثانية من حيث الخسائر بنسبة 3,4٪، محققا 105 نقطة ليتراجع إلى 2966 نقطة.

● سوق أبوظبي المالي حقق أيضا خسائر كبيرة بنسبة 3,2٪ بانخفاض المؤشر لأكثر من 135 نقطة ليصل إلى 4134 نقطة.

● خسر سوق قطر المالي 3٪ في تعاملات أمس لتتعمق خسائره في الفترة الأخيرة ويصل المؤشر إلى 9767 نقطة بخسارته 303 نقاط هوت به من مستوى 10 آلاف نقطة.

● خسرت بورصة الكويت أمس 1,6٪ بواقع 89 نقطة ليصل المؤشر إلى 5475 نقطة، وكان المؤشر قد تجاوز الـ 100 نقطة خلال التعاملات قبل أن يقلصها عند الإقفال، كما خسرت البورصة 365 مليون دينار في تعاملات أمس لتهوي القيمة الرأسمالية إلى ما دون 25,5 مليار دينار.

● خسر سوق البحرين 0,7٪ محققا تراجعا بـ 8 نقاط ليصل المؤشر إلى 1201 نقطة.

● تراجع سوق مسقط بنسبة 0,5٪ بخسارته 25 نقطة ليصل إلى 5365 نقطة.

302 ألف شقة استثمارية ساكنة.. مقابل 18 ألف شاغرة في 2015

«المرشد العقاري»: ارتفاع نسبة الإشغال في العقارات الاستثمارية

94٪ نسبة إشغال الشقق الاستثمارية وانخفاضها إلى 90٪ يعني مغادرة 13,6 ألف أسرة

18,5٪ ارتفاعاً حاداً بقيم الإيجارات العامين الماضيين.. وبمعدل نمو سنوي 9٪

313 ديناراً متوسط الإيجار الشهري للشقة الاستثمارية بالربع الثاني من 2015

لا توقع لانخفاض نسبة الإشغال على ضوء الأوضاع السوقية الراهنة

قال التقرير السنوي لقطاع العقار الصادر عن اتحاد العقاريين (المرشد العقاري) إن العام الماضي شهد استمرارا لارتفاع نسب الاشغال في العقارات الاستثمارية (العمارات السكنية) مع استقرار نسبي في القيمة الشهرية للإيجارات.

وأضاف التقرير الذي نشرته «كونا» امس أن الشكوك كانت تحوم حول أداء العقارات الاستثمارية في عام 2015 بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وما تبعها من تراجع في الأنشطة الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي، إلا أنها لم تشهد أي تراجعات حيث بلغت نسبة الاشغال فيها 94,3٪.

وأوضح انه اذا كانت هناك انخفاضات في نسبة الاشغال قد حصلت في عام 2015 فإنها ترجع بحد ذاتها إلى عمليات هدم العمارات القديمة وإخلاء ساكنيها ومن ثم إعادة طرحها في السوق بعد بنائها من جديد مؤكدا أن ذلك لا يعني انخفاض نسبة الاشغال لأسباب اقتصادية تمر بها البلاد.

وأشار إلى انه بعد تقدير عدد الشقق السكنية في الكويت استنتج أن هناك حوالي 320 ألف شقة موجودة في 13 ألف عقار استثماري، موضحا انه لو تم تطبيق نسبة الاشغال المستنتجة من دراسة العينة السوقية يصبح عدد الشقق المأهولة 302 ألف شقة وعدد الشقق الخالية 18 ألفا «ويعد هذا نمطا طبيعيا للسوق حيث تكون بعض الشقق خالية في جميع الأوقات نظرا لتغيير العائلات سكنهم على مدار العام».

وبين انه إذا ما أرادت أن تصدق توقعات انخفاض نسبة الاشغال لتصل الى 90٪ فإن ذلك يستوجب بناء 13600 شقة اضافية في السوق أو يتعين على 13600 عائلة وافدة مغادرة الكويت بحساب معدل افراد العائلة الواحدة 4 أشخاص «وهذا طبعا لا يحدث أبدا، بل إن ارقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية تشير إلى ارتفاع متزايد في عدد السكان الوافدين بالكويت».

وأكد التقرير أنه من غير المنطقي توقع أي انخفاض في نسبة الاشغال على ضوء الأوضاع السوقية الراهنة موضحا أن متوسط الايجار الشهري هو الآخر ارتفع ليصل إلى 313 دينارا خلال الربع الثاني من عام 2015.

وقال إن قيمة الإيجار ارتفعت بشكل حاد في العامين الماضيين بنسبة 18,5٪ وبمعدل نمو سنوي يعادل 8,9٪ «وتعد تلك المرة الأولى التي يتجاوز فيها متوسط الإيجار 300 دينار».

وأضاف انه اتضح للمعنيين بعد تواصلهم مع المستأجرين على ارض الواقع أن تحسن قدرة المستأجرين على تحمل تكاليف المعيشة قد دعم صعود قيمة الايجارات «ولكننا نعتقد أن معدل النمو في الايجارات سيتراجع بعض الشيء خلال الفترة القادمة من دون ان يكون هناك هبوط في قيم الإيجار الحالية».

وذكر أن منطقة الرقعي جاءت بالمركز الأول في عام 2015 من حيث اعلى نسبة اشغال للشقق السكنية تليها خيطان ثم الفروانية وفي المقابل كانت اقل نسبة اشغال في مناطق المهبولة وبنيد القار.

وأشار التقرير إلى أن هناك انخفاضا في الطلب على الشقق ذات الغرفتين حيث انخفضت فيها نسبة الاشغال من 95,6٪ عام 2013 الى 93,6٪ في العام الماضي في حين أن هناك تحسنا واضحا في الطلب على الشقق ذات الـ 4 غرف لتصل نسبة اشغالها الى 95٪ في 2015 مقارنة مع 85٪ في 2013 «وقد كان هذا مفاجئا بعض الشيء».

وبين أن السوق العقاري يفتقر إلى شقق ذات الطابقين (دوبلكس) أو (السقائف) ذات الدور الكامل (بنتهاوس) في حين تتركز عمليات التطوير على الشقق الاعتيادية والتي لا يتعدى عدد الغرف فيها 4.

وتطرق (المرشد العقاري) إلى ارقام تفصيلية عن العقارات الاستثمارية والمكاتب الإدارية وقطاعات التجزئة وقطاع المخازن حيث يغطي جميع مناطق الكويت ويعتمد في تحليله على الكشف المباشر والعمليات الحسابية المعتمدة دوليا وذلك بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

المشروع الثاني المقرر تنفيذه وفقاً لنظام الشراكة بين القطاعين

3 مجموعات تتأهب لمناقصة مشروع «شمال الزور 2»

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان 3 مجموعات مقاولات عالمية من بين 7 مجموعات مقاولات عالمية سبق تأهيلها في أغسطس 2015 للمشاركة في مشروع شمال الزور المستقل ـ المرحلة الثانية ـ لتوليد الطاقة وتحلية المياه، تعد العدة لتقديم عروضها بشأن المشروع، علما بأن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مددت الموعد النهائي لتقديم العروض الى 16 فبراير المقبل. وأشارت المجلة الى ان هذه المرحلة شأنها شأن المرحلة الاولى من المشروع ستعمل على الغاز الطبيعي المسال كوقود رئيسي بالاضافة الى زيت الغاز الذي ستوفره للمشروع وزارة الكهرباء والماء. وكانت مجلة ميد قد ذكرت في أغسطس الماضي ان 7 مجموعات قد تأهلت للمشاركة في المشروع المستقل للطاقة والمياه والمقرر ان تصل طاقته الى 1500 ميغاواط من الكهرباء بالاضافة الى تحلية 102 مليون غالون امبراطوري من المياه يوميا.

«هيئة الشراكة» تستعد لطرح مناقصة مشروع «الخيران1» للطاقة بالربع الأول من 2016

أما الشركات المتوقع ان تقدم عروضها للمشروع فسوف تكون بقيادة إحدى المجموعات الثلاث التالية:

● تحالف يضم شركة اكوا باور السعودية مع شركة ميتسوي اليابانية.

● تحالف يضم شركة ماروربيني اليابانية مع شركة نبراس القطرية.

● شركة سوميتومو اليابانية.

والجدير بالذكر ان مشروع شمال الزور 2 قد تخلف عن موعده فترة طويلة حيث ان الدعوة لإبداء الرغبة في المشاركة بالمشروع صدرت الى الشركات في يونيو 2013، ولكن تحقيق التقدم على صعيد المشروع قد تعثر بسبب اعادة هيكلة هيئة الشراكة بين القطاعين التي كانت تعمل من قبل تحت اسم الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات، وقد جاءت اعادة الهيكلة متزامنة مع تعديل الكويت للقوانين الخاصة بالشراكة بين القطاعين بسبب البطء الذي اتسمت به عملية ترسية المشروع الاول المستقل وهو مشروع شمال الزور1.

وتعد هيئة مشروعات الشراكة العدة لتطرح في الربع الاول من 2016 مناقصة مشروع الخيران 1 لتوليد الطاقة والمقدرة بواقع 1500 ميغاواط، بالاضافة الى تحلية 125 مليون غالون امبراطوري من المياه يوميا.

أخبار البورصة

«تنظيف» توقّع عقداً مع «الصحة» بـ 517 ألف دينار

قالت الشركة الوطنية للتنظيف إنه تم استدعاؤها للتعاقد مع وزارة الصحة بمبلغ 516,84 ألف دينار.

وأوضحت الشركة في بيان للسوق امس أن الاستدعاء للتعاقد جاء لتنفيذ أمر تشغيل وصيانة إدارة محرقة كبد 1 من العقد لمدة ثلاثين شهرا.

وأضافت الشركة أن الأرباح الناتجة عن التنفيذ 1٪ قابلة للزيادة أو النقصان تبعا لظروف التشغيل والسوق.

«المساكن» تخفض رأس المال عبر السداد النقدي

قالت شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري إنه سيتم تخفيض رأس المال عن طريق سداد نقدي بنسبة 50٪ لكل مساهم طبقا لما يملكه من أسهم الشركة. وأوضحت الشركة في بيان للسوق امس إن انخفاض رأس المال سيؤثر على حملة الأسهم بتخفيض عدد أسهمهم 50٪، كما سيتم السداد النقدي لكل مساهم 50٪ طبقا لحصته في أسهم الشركة وللقيمة الاسمية للسهم. وكان مجلس إدارة الشركة قد وافق على تخفيض رأسمال الشركة إلى 10 ملايين دينار موزعا على 100 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد من 20 مليون دينار على 200 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم.

«سفن» توقع عقداً مع نفط الكويت بـ 29 مليون دينار

قالت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن إنها وقعت العقد الخاص بمشروع تطوير وتحسين إنتاجية مركز التجميع رقم 17 التابع لـ «نفط الكويت» بقيمة 28,8 مليون دينار (94,6 مليون دولار).

وكانت «سفن» قد أعلنت في شهر مايو 2015 أنها قد فازت بمناقصة تابعة لشركة نفط الكويت، بقيمة 28,82 مليون دينار.

وأوضحت «سفن» أن أثر العقد على الشركة هو تحقيق أرباح تشغيلية سيظهر أثرها على المركز المالي والبيانات لعامي 2016 و2017.